الأمم المتحدة

A/69/133

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٩٨ (ز) من القائمة الأوَّلية*
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز تقديم مساعدته، بناءً على الطلب، إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا تعزيزاً لنزع السلاح والسلام والأمن.

وفي ظل استمرار حالة عدم الاستقرار والنزاعات في بعض أجزاء أفريقيا، لا سيما في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل، وهي الحالة التي تتفاقم نتيجةً للتهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ركز المركز جهوده على تقديم المساعدة إلى الدول لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة، وإصلاح قطاعات الأمن فيها. وقدم المركز الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذها للصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تهدف إلى

* A/69/50.

040814 040814 14-57581X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقدم التدريب إلى السلطات المدنية، بما فيها اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقوى الدفاع والأمن. ودخل المركز أيضاً في شراكات مع منظمات المجتمع المدني للتشجيع على التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة.

وقدم المركز الدعم إلى الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وكذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكان ذلك الدعم يهدف إلى تعزيز قدرات السلطات الوطنية في المنطقة.

وواصل المركز تقديم الدعم الفني والتقني المتعلق بمسائل نزع السلاح إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وبخاصة في الاجتماعين الوزاريين السادس والثلاثين والسابع والثلاثين للجنة، اللذين عُقدا في كيغالي في آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي نجامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ويعتمد المركز في تنفيذ برامجه على التبرعات وحدها. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء والشركاء الآخرين الذين دعموا عمليات المركز وبرامجه بالمساهمات المالية والعينية، ويهيب بمن يسمح لهم وضعهم بتقديم تبرعات إلى المركز أن يفعلوا ذلك لتمكينه من الوفاء بولايته.

أولا - مقدمة

١ - لاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في قرارها ٦١/٦٨، الإنجازات الملموسة التي حققها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وأثَر المساعدة التي قدمها، ورحبت بإسهامه في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن على صعيد القارة.

٢ - ويُقدم هذا التقرير عملا بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وهو يغطي أنشطة المركز للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي.

ثانياً - عمل المركز الإقليمي وولايته

٣ - أُنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا عام ١٩٨٦، في لومي، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٠ زاي. ويعمل المركز على أساس الموارد المتاحة في الأمانة العامة والتبرعات التي قد تقدمها الدول الأعضاء والمانحون الآخرون. هو يقدم المساعدة، بناءً على الطلب، إلى الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة تعزيزاً لنزع السلاح والسلام والأمن في أفريقيا.

ثالثاً - أنشطة المركز

٤ - خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصل المركز تنفيذ برنامج عمله في المجالات الرئيسية التالية: السلام والأمن؛ والأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأسلحة الدمار الشامل؛ والإعلام والاتصال؛ وإقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع الكيانات الأخرى.

٥ - وعمل المركز أيضا في شراكة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني تنفيذا لبرامجه ومشاريعه وأنشطته الأخرى المتصلة بنزع السلاح والسلام والأمن. ولمساعدة الدول الأفريقية في التصدي للتحديات الرئيسية في مجالي الأمن ونزع السلاح، ظل المركز يصب اهتمامه على الأنشطة المرتبطة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار هذه الأسلحة دون ضوابط، وعلى إصلاح قوى الدفاع والأمن سعيا نحو بلوغ الأهداف المتمثلة في الحد من النزاعات المسلحة والعنف المسلح، وإقامة مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة. وقدّم المركز الدعم في تلك المجالات إلى الدول

الأعضاء الأفريقية وإلى المنظمات الحكومية الدولية، من خلال بناء القدرات والتدريب وتقديم المساعدة التقنية وإجراء البحوث وأنشطة الاتصال.

٦ - وقدم المركز المساعدة للدول الأفريقية فيما تبذله من جهود كي تنفذ المتطلبات الرئيسية لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا تاما، بما في ذلك إعداد التقرير الوطني الأولي. كما ساعد في إعداد خطط وطنية طوعية للتنفيذ وبناء القدرات من أجل تعزيز تنفيذ الصكوك ذات الصلة في المنطقة.

ألف - السلام والأمن

٧ - يضطلع المركز، بناء على الطلب، بأنشطة لمساعدة الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في إصلاح قوى الدفاع والأمن فيها.

٨ - واستجابةً للحالة الأمنية في منطقة الساحل، وضع المركز عدة مشاريع تسهم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتأخذ المشاريع في الاعتبار المناقشات التي دارت في الاجتماعات التشاورية التي عُقدت على المستوى التقني في كل من برلين، وداكار، وويلتون بارك، ستيننج بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بشأن الحالة الأمنية في منطقة الساحل والمغرب العربي. وضمن مساهمة المركز في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، عمل بشكل وثيق مع اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بشأن الجوانب المتعلقة بالأسلحة التقليدية وإدارة الذخائر في تلك البلدان. وأجريت أنشطة بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٩ - وواصل المركز تقديم الدعم الفني إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بإبلاغ أعضائها بتطورات نزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية، وبالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة في سياق السلام والأمن في وسط أفريقيا. وركز المركز اهتمامه على تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بنزع السلاح على الصعيد الوطني، وتحديد التحديات القائمة والفرص المتاحة لتنفيذها في المنطقة دون الإقليمية. كما قدم الدعم للاجتماعين السادس والثلاثين والسابع والثلاثين للجنة الوزارية، المعقودين في كيغالي في آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي نجامينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقدم تقارير عن آخر مستجدات حالة نزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية، وعن التقدم

المحرز في تنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)، كما أسهم بمدخلات موضوعية في المناقشات التي أجريت على الصعيد الإقليمي للتحضير لوضع مشروع جدول أعمال الاجتماع الخامس للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. واستجابة لطلبٍ، قدم المركز الدعم لأعضاء اللجنة في تبادل الخبرات الوطنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية كينشاسا وبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها. كما بدأ مشروعا لمواءمة التشريعات الوطنية مع تلك الصكوك. كما قدم المركز الدعم الفني لمناقشات اللجنة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بتوفير الخبرة الفنية المتعلقة بإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة إلى خبراء من اللجنة في الاجتماع الذي عُقد بشأن تنفيذ خريطة الطريق ووضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا، والذي نظمه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في بوجمبورا. وشجع المركز على تطبيق المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخائر، التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

١١ - وقدم المركز الدعم للجهود المبذولة من أجل تحسين الحالة الأمنية واحترام حقوق الإنسان في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والوطنية التي أجريت في شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في مدغشقر. وبالتعاون مع قوات الدفاع والأمن في مدغشقر، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في فترة الانتقال، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدغشقر، ركز المركز على الربط بين إصلاح قطاع الأمن ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما شجع على تبني المعايير الدولية التي تحكم الاستخدام المتناسب للأسلحة النارية خلال فترات الانتخابات، وأتاح للأجهزة الأمنية في مدغشقر الدليل الذي وضعه لقوات وخدمات الأمن للحفاظ على القانون والنظام خلال الفترات الانتخابية.

باء - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٢ - قدَّم المركز الدعم للدول الأعضاء الأفريقية في تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة وانتشارها دون ضوابط، من خلال المساعدة في وضع خطط عمل إقليمية ووطنية بشأن الأسلحة الصغيرة؛ وتعزيز قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة.

١٣ - وواصل المركز، بوصفه مراقباً في اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق التابعة للاتحاد الأفريقي وبترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، العمل بصورة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم الفني للجنة التوجيهية في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وبرنامج الاتحاد الأفريقي المعني بقدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما قدم الدعم لتنفيذ الصكوك دون الإقليمية ذات الصلة بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وقدم المركز الدعم الفني إلى اللجنة التوجيهية في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لمكافحة الأسلحة النارية غير المشروعة في أفريقيا.

١٤ - وفي إطار برنامج المساعدة المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة الذي يضطلع بتنفيذه مكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة، قدم المركز الدعم في تنظيم أنشطة على الصعيد دون الإقليمي لمساعدة الدول الأعضاء في العناصر الحاسمة من التدابير العملية لتنظيم التسلح. وتضمنت تلك الأنشطة حلقة عمل للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول تنفيذ الصك الدولي للتعقب، عُقدت في لومي في آذار/مارس ٢٠١٤؛ والتدريب المتقدم لبلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا المساهمة بقوات على المبادئ التوجيهية التقنية الدولية للذخائر في إطار برنامج الأمم المتحدة للوقاية الأفضل SaferGuard؛ وبرنامج إدارة موارد المعرفة، الذي عُقد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ والتدريب التكميلي الوطني على المبادئ التوجيهية التقنية الدولية للذخائر، الذي عُقد في منروفيا في أيار/مايو ٢٠١٤، وحضره أيضا أفراد من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأتاحت حلقة العمل المتعلقة بالصك الدولي للتعقب منبرا لسلطات دول غرب أفريقيا المسؤولة عن برامج التعقب الوطنية لتبادل خبراتهم والتحديات التي تواجههم مع زملاء من بلدان أخرى، ومن الأمم المتحدة، فضلا عن الخبراء الدوليين. ومن ضمن تدابير بناء الثقة، تقاسم ممثلو كوت ديفوار وغانا تجاربهم الوطنية في تنفيذ الصك، مثل المبادرات الوطنية لتوسيم الأسلحة، وما يتعلق بإدارة المخزونات

والخدمات الباليستية. أما التدريب المتقدم على المبادئ التوجيهية، فقد وفر للمشاركين توجيهات الخبراء في إدارة مخزون الذخيرة التقليدية، مع التركيز على استخدام المبادئ التوجيهية في الأنشطة الميدانية. كما شارك ممثلون عن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، وهو منظمة غير حكومية، وتقاسموا خبراتهم مع المشاركين.

١٥ - ولدعم الجهود التي تبذلها حكومة كوت ديفوار لمراقبة الأسلحة، قام المركز، بدعم مالي من حكومة اليابان، بوضع كتيب إرشادات عن إجراءات التشغيل الوطنية الموحدة للأمن المادي وإدارة المخزونات. ووُضعت الإجراءات بما يتماشى مع المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخائر، والصكوك الإقليمية ودون الإقليمية، والتشريعات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف المركز حلقة عمل لتدريب المدربين في غرانـد - بسام لـ ٢٥ من مسؤولي الشرطة والدرك والقوات المسلحة الوطنية والجمارك والمياه والغابات في كوت ديفوار، ممن يستخدمون كتيب الإرشادات. وعلاوة على ذلك، وضع المركز مواد تدريبية بشأن الأطر القانونية والمعيارية للحد من التسلح، وتوسيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسجيلها وتعقبها، وإجراءات تخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، وتدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التي عفا عليها الزمن.

١٦ - وواصل المركز تقديم الدعم للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في توغو في وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وبالتعاون مع اللجنة الوطنية، وضع المركز برنامجا لتوسيم الأسلحة المملوكة لمدنيين، ورفع وعي السكان بأهمية توسيم الأسلحة، والدعوة إلى توسيم الأسلحة المملوكة للدولة وفقا لاتفاقية لجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، ولبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وللصك الدولي للتعقب. وجاء ذلك بعد دراسة استقصائية أجرتها اللجنة الوطنية حول ملكية الأسلحة الصغيرة، أعقبها وضع برنامج وطني لإصدار تراخيص الأسلحة.

١٧ - وللمساهمة في تحسين الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل، ساعد المركز، بدعم مالي من ألمانيا، في استئناف عمل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مالي مرة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المركز الدعم الفني للجنة الوطنية فيما تبذله من جهود ترمي إلى وضع خطة عمل وطنية جديدة تستمر خمس سنوات لمراقبة

الأسلحة الصغيرة. واعتُمدت الخطة في شباط/فبراير ٢٠١٤ أثناء حلقة عمل وطنية خُصصت لإقرارها. ولتنفيذ الخطة، سيواصل المركز تقديم المساعدة لمالي، بدعم مالي من ألمانيا وبالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في البلد. واستفادت مالي أيضا من الدعم المقدم من خلال حلقة دراسية بشأن المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخائر جرى تنظيمها للسلطات الوطنية وأفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

١٨ - وقدم المركز الدعم إلى بوركينا فاسو وسيراليون والنيجر عن طريق شراء آلات توسيم الأسلحة وتنظيم حلقات عمل وطنية بشأن المعايير الدولية لأفضل الممارسات في توسيم الأسلحة والتدريب الأولي.

جيم - مسائل الأسلحة التقليدية الأخرى

١٩ - عقب اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، دعا المركز الدول الأعضاء الأفريقية إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة. وركز المركز، مع منظمات المجتمع المدني والدوائر البرلمانية وغيرهم من الشركاء، على رفع الوعي بالمعاهدة بين الدول وتشجيع تصديق البرلمانات الوطنية عليها. وتعاون المركز مع شبكة عمل غرب أفريقيا المعنية بالأسلحة الصغيرة، بتوفير المدخلات التقنية لحلقات عمل تدريب المدربين المخصصة لمنظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا التي تشارك في أنشطة الدعوة للمعاهدة على الصعيد الوطني. وعُقدت هذه المناسبات في أكرا وداكار ولومي في أوائل عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المركز تعاونه مع شبكة ”برلمانيين من أجل العمل العالمي“ في أنشطة الدعوة المتعلقة بالمعاهدة، وتقديم الدعم الفني لجلسة مشتركة عقدها برلمان عموم أفريقيا وشبكة البرلمانيين في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. كما قام المركز، بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتقديم الدعم الفني إلى المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إجراء التبادلات البرلمانية والتعاون بين بلدان الجنوب في منتدى لومي في أيار/ مايو ٢٠١٤.

دال - أسلحة الدمار الشامل

٢٠ - قدم المركز الدعم إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات

الفاعلة من غير الدول. واضطلع المركز بمشروع بعنوان ”تعزيز مشاركة الدول الأعضاء الأفريقية في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤): قبيل الذكرى العاشرة“، بهدف تعزيز قدرات الدول الأفريقية على تنفيذ هذا القرار، مع التركيز على إعداد التقارير الوطنية الأولية. وتلقى المشروع دعماً مالياً من النرويج والولايات المتحدة الأمريكية. ونظم المركز ثلاث حلقات عمل إقليمية، للبلدان الناطقة بالفرنسية والناطقة بالإنكليزية والناطقة بالبرتغالية، لتيسير إعداد وتقديم التقارير الأولية عملا بالقرار.

٢١ - واستضافت حكومة غابون حلقة عمل الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية في ليبرفيل في آذار/مارس ٢٠١٤، وحضرها ممثلون من تشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكونغو، ومالي، وموريتانيا، وهايتي. واستضافت حكومة جنوب أفريقيا، بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومعهد الدراسات الأمنية، حلقة عمل الدول الناطقة بالإنكليزية في بريتوريا في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بمشاركة ممثلين من جنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وغامبيا، وليسوتو، وملاوي. وعُقدت حلقة عمل الدول الأعضاء الناطقة بالبرتغالية في لومي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، بمشاركة ممثلين من أنغولا، والبرازيل، والرأس الأخضر، وساو تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق.

٢٢ - وعقب حلقات العمل، دعت حكومتا غابون وتوغو وخبراء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى عقد اجتماعات مائدة مستديرة خاصة ببلدان بعينها بشأن القرار في ليبرفيل ولومي. وناقش مسؤولون حكوميون من مختلف الوزارات وممثلي قوات الأمن في البلدين أنشطة محددة للتنفيذ. وأعلنت غابون وضع خطة عمل وطنية طوعية للتنفيذ، لتحديد أولويات البلد وخططه لتنفيذ الأحكام الرئيسية في القرار. وأعلنت توغو إنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٢٣ - وضمن برنامج مساعدات أوسع يهدف لتحقيق الانضمام العالمي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية (التكسينية) وتدمير تلك الأسلحة، ممول من الاتحاد الأوروبي، اضطلع المركز، بالتعاون مع وحدة دعم التنفيذ، بتنظيم حلقتي عمل وطنيتين بشأن تنفيذ الاتفاقية، عُقدتا في بنن وبوركينا فاسو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكانت حلقتا العمل، اللتان جمعتا أصحاب المصلحة الوطنيين وسلطات التنفيذ الوطنية وخبراء إقليميين ودوليين، تهدفا إلى تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، والتدابير

التشريعية والإدارية، ورفع الوعي، ووضع مدونة سلوك بشأن معايير السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

هاء - الإعلام والاتصال

٢٤ - وضع المركز استراتيجية اتصال جديدة تهدف إلى تحسين قدرته على التواصل والتفاعل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور بشأن عمل المركز وأولوياته. وشملت هذه الجهود تنظيم لقاءات مع وسائط الإعلام الدولية في مختلف البلدان للترويج لدعم أنشطته. وعُقدت هذه المناسبات في باماكو في شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي أبيدجان، كوت ديفوار، وليبرفيل في آذار/مارس ٢٠١٤، وفي بريتوريا في نيسان/أبريل ٢٠١٤,

٢٥ - وأصبحت الرسالة الإخبارية الإلكترونية للمركز ''UNREC Focus'' تصل إلى أكثر من ٠٠٠ ٥ مشترك خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وأضيفت إلى موقع المركز على شبكة الانترنت ميزات تفاعلية ومعلومات جديدة عن الخبرة الفنية للمركز ومشاريعه الحالية، باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، سجل الموقع أكثر من ٠٠٠ ٥٨ زيارة.

٢٦ - وتمكن المركز من التوسع في أنشطة الاتصال التي يقوم بها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية وبفضل الدعم العيني المقدم من تلك المنظمات، مثل مؤسسة فريدريش إيبرت، ومعهد الدراسات الأمنية، وشبكة ''برلمانيين من أجل العمل العالمي''، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وشبكة غرب أفريقيا المعنية بالأسلحة الصغيرة.

٢٧ - واستضاف المركز جلستي إحاطة لأعضاء السلك الدبلوماسي الذين يتخذون من لومي مقرا لهم. كانت الإحاطة الأولى، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، حول معاهدة تجارة الأسلحة، وكيف يمكن للمركز أن يساعد الدول الأعضاء الأفريقية على المضي قدما في التصديق بسرعة على المعاهدة. وعرضت الإحاطة الثانية، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، عرضا لآخر المناقشات التي دارت في اللجنة الأولى، ولآخر أنشطة المركز الحالية والمخطط لها.

رابعاً – الحالة التشغيلية

ألف – الحالة المالية

٢٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للمركز بمبلغ ٢٨٩ ٥٩٥ دولارا. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢٩ – ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لحكومات استراليا وألمانيا وتوغو والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة واليابان، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، لما قدمته من مساهمات مالية وعينية. ويود الأمين العام أيضا أن يتوجه بالشكر إلى معهد الدراسات الأمنية، وشبكة ”برلمانيين من أجل العمل العالمي“، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في كوت ديفوار.

باء – التوظيف

٣٠ – يجري حاليا تمويل وظيفة المدير ووظيفة موظف الشؤون السياسية ووظيفتي موظفَي الدعم من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويستمر تمويل موظفي المشاريع من التبرعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثف المركز تعاونه مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر لحكومة فنلندا لدعمها تكلفة متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة، ولحكومة الولايات المتحدة لدعمها تكلفة متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة من خلال الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما يود الأمين العام أن يتوجه بالشكر لحكومة ألمانيا لشروعها في عملية لتوظيف موظف مبتدئ من الفئة الفنية، يُنتظر أن ينضم إلى المركز قرب نهاية عام ٢٠١٤.

جيم – بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة

٣١ – اغتنم المركز فرصة وجود خبراء دوليين لتدريب موظفيه في لومي والموظفين المهتمين من إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها من المنطقة على الصك الدولي للتعقب والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخائر. كما شارك في التدريب على المبادئ التوجيهية مسؤولون كبار من اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة ومن وزارة الدفاع في توغو.

خامساً – خاتمة

٣٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المركز الإقليمي تقديم الدعم للدول الأعضاء في إطار مبادرات نزع السلاح والأمن والسلام، وتعاون مع العديد من الشركاء بغية تحديد أوجه التآزر في تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في أفريقيا.

٣٣ – وقدم المركز إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، المساعدة في إصلاح قوى الدفاع والأمن فيها، وفي مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها دون ضوابط، وفي تنفيذ مختلف الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، شارك المركز في الأنشطة الرامية إلى تشجيع التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها، وقام بمبادرات اتصال لرفع الوعي بأهمية أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣٤ – وتوضح الزيادة الكبيرة في طلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية أهمية عمل المركز في مجال تنظيم التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار والأمن في المنطقة. وسيواصل المركز تطوير وتنفيذ مشاريع وأنشطة جديدة تلبي الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء في المنطقة، وذلك بناء على ما تراكم لديه من خبرة فنية في المجالات ذات الصلة ومن خبرات سابقة.

٣٥ – وقد عمل المركز، تنفيذا لبرامجه وأنشطته، مع عدد متزايد من الشركاء، وعزز دوره في القارة من خلال إنشاء شبكات وإقامة شراكات على الصعيدين القاري ودون الإقليمي في أفريقيا. كما استفاد المركز من الشراكات الفعالة التي أقامها ويحافظ عليها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وقد أثبتت قدرة المركز على التنسيق مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والاستفادة من الدروس المستخلصة، فائدتها للنمو المؤسسي للمركز.

٣٦ – ويقف المركز على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الدول الأعضاء في التصدي لتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار في أفريقيا. ولتمكين المركز من مواصلة عمله والوفاء بولايته بصورة فعالة وشاملة، يشجع الأمين العام جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى على تزويد المركز بما يلزم من مساهمات مالية ودعم عيني.

المرفق

حالة الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعام ٢٠١٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	٨٣٢ ٢٠٦
الإيرادات	
التبرعات	٢٨٩ ٥٩٥[أ]
الأموال الواردة في إطار الترتيبات المشتركة بين المنظمات	٩٩٥ ٧٢[ب]
إيرادات الفوائد	٦٣٣ ٤
إيرادات أخرى/متنوعة	١ ٢٦٩[ج]
تسوية السنة السابقة	٥٣٩ ٤١٦[د]
مجموع الإيرادات وتسوية السنة السابقة	١٨٦ ٦٧٤
النفقات	٠٢٣ ٣٦٨
تكاليف دعم البرامج	٥٤٥ ٤٧
مجموع النفقات	٥٦٨ ٤١٥
الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	٨٨١ ٩٨٩[هـ]

(أ) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت مساهمات بلغ مجموعها ٢٨٩ ٥٩٥ دولارا من أستراليا (٠٠٠ ٥٠ دولار)، وألمانيا (٣٥٤ ٤١٤ دولارا)، وتوغو (٩٦٠ ٣٠ دولارا)، ونيوزيلندا (٩٧٥ ١٩ دولارا)، وهولندا (٠٠٠ ٨٠ دولار).

(ب) أموال واردة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) يمثل نفقات مستردة من الفترة السابقة.

(د) تسوية ناجمة عن خفض نفقات عام ٢٠١٢.

(هـ) يتألف من الاحتياطيات وأرصدة الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، زائداً الإيرادات الواردة في عام ٢٠١٣، ناقصاً النفقات المتكبدة خلال السنة زائدا التسوية الناجمة عن خفض نفقات عام ٢٠١٢.